

ظهر لنا وان كانت تافهة صحيحة وقابلية ان تقع بالجمعة  
مجمعة ولو بقضاء لا يقال في غير عصر النبوية الله عليه وسلم  
والخلفاء الراشدين لا في مواضع الاقامة كما هو معلوم وسئل  
اكانت لا بد من تسمية من اجتمعوا في مواضع فلو انه لم يكن  
فانما اهلها على العاركة لربهم المعز فيها لا كما وطبقه ولا  
تسمى اهلها على اسمها لانهم على هيئة المستوفين فان  
سما الذم من حكمها لم يثبت فيه نطقا لاهله كما علمت من  
وقالها ان لا يستحق تسميتها بقدره ونطقا في جمعة من حكمها  
لا تنتفع تعدد ما يحلها اذ لم تنفع في عصر النبي صلى الله عليه  
وسلم والخلفاء الراشدين الا في موضع واحد من حكمها ولا في  
الاقتضار على واحدة اخرى الا في خصوص موضعين يظهران في  
واقواق الكوفة وانما اعني بالقرم اي ابتهاج من ياتها  
لان به يبنين لانها دائما السبق والمقارنة وفي حكمها  
فلا تفرق ان وتسمى على اسم من يغيره بعد نطقها  
كراهة اي اهلها وعسر اجتماعهم مكان واحد في  
تعدد المواضع بحسبها لان الشافعي يوجب له عند دخل  
بعداد واهلها يفتنون بها جمعين وقيل ثلاثا فيستدل به  
فجاء الاكثر على غير الاجتماع قال الروابي ولا يحل من يدب  
الشافعي غيره قال القسيري وبه اقول لمزني بمصر وطاهر  
النسب منع التعداد مطافنا وعليه ان تضاربوا الحامد في  
فلو وبقيا في محل لا يجوز تعددها فيه معا او شك في  
استنويت جمعة ان اشع الوقت لتدافعها في العتق  
فليست احدها الا لمن لا يجزيه لان الاصل في ضرورة اللزوم  
عند جمعة مخيرة قال الامام وحكم الجماعة بانها اذا اجتمعت  
الجمعة تسمى ذنبا مثل اجتماعهم في يوم الاحد والجمعة  
تسمى اخرى فالقبول ان يجمعوا جمعة في طهر اقال في الجمع  
وما قاله مستحب ولا فالجمعة كما ثبت في العروة كما قاله

فانما هو الذي  
في قوله تعالى  
فانما هو الذي  
في قوله تعالى

لان الاصل عدم وقوع جمعة مخيرة في وقت طائفة  
او التسمية احدها بالآخر كما انما اول كان سمي من نصيبان  
لوقفا من خارج المكان فكبير من من ملاحقين فاحتمل  
بذلك ولم يعرفوا التسمية منهما او قايما بان تسمى ثم  
تسمى صلوا اظها لان التسمية الصحيحة ما لنا سنة فانما  
في التسمية الصحيحة السابقة وان كان السلفان مع الثانية  
وخصت التسمية وانما ان يقع جماعة في الرضا لا وفي  
لانها تقع في عصر النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين  
الاكثر لك وينتظر نطقهم احرام من تسمية لغيره  
لغيره لا بد نطقه ولا ينفذ فيه محضها لانه اذا كان اما انما  
مع تسمية احرامه لان نطق احرام الامام ضروري فاعترض  
فيه ما لا يقتضيه غيره وخامسها ان يقع ما يسمى ولو  
او من الامام مكلفا حذا ذكر انما التسمية والخلف سوا  
بحكمها اي لا يظن عنده سنة ولا صيغة الا الحاخنة لا يصلح  
الله عليه وسلم الحج حجة الوداع مع غيره على اقامة ايامها  
لوم الزوطن وكان يومه في يوم جمعة كما في الصحيحين  
وصلى به الظهر والعصر بقدر ما في عصره وبقصود  
فيما نظمت لا بشرط العدد في دوامها كما لو توافقت  
فيها الباقون ظهر في حطية الحجاب ركن منها  
فان حال تسميتها لغيره لم يوجب تسميته او من  
تغيره بان نطقهم فان علة واقرباع فاجازيا علمي اميني  
منها ولا بان عاذا ما بعد طول الفصل وحيث استنبط  
في الاشارة الى الامة التي فعلها النبي صلى الله عليه وسلم والجمعة  
بها وحيث استاعمت فيها بنفسه تسميتها اي هي الحطية  
والقوله فاجعلها ما دوافر ياحاز النوازل وحيث استنبط  
الذكر ولو احرازها بغيره في الانصاف اول وقت تسميتها  
الجمعة وان يكون اسمها الحطية وان امره مواعيد تسميات

در

تسميته وشيئا من ذلك  
والصحة انما هو شرط  
على جواز التسمية  
كان اما ما لان كونها  
مع وجوبها من اسمها  
او من غير رويها هو  
انما هو شرط

شركه وطلبتا ومن حيث  
اصحها صحة كما يدل  
فيها اياما من طهارة  
الجمعة